فاعلية الدور العربي في تنافس القوى العالمية واشكالية النظام الدولي

The effectiveness of the Arab role in the Competition of global powers and the problem of the international system

م .م علي حميد علي
Ali Hameed Ali
alialsumaydy@uoanbar.eud.iq
م .م صهيب محمود حامد
Suhaib Mohmoud Hamed
Suhaib.m.h@uoanbar.edu.iq
م.م امجد خلف عبد الكريم
Amjad Khalaf
Amjad.Kh@uoanbar.edu.iq
مهند فائق حردان
Muhannad Faeq Hardan
Muheend.faiq@uoanbar.edu.iq

الملخص:

تلخص الدراسة في محورها الأول في اطار نظري حول نظرية انتقال القوة بكافة اشكالها ما بين القوى الكبرى، حيث برزت عدة نظريات في تفسير انتقال موازين القوى بين الدول الفاعلة في النظام الدولي، من بينها النظرية الواقعية، والتي تركز على ان الصراع على القوة هو الذي يميز العلاقات بين الدول، اما النظرية الأخرى فهي النظرية الليبرالية التي تركز على النظام المؤسساتي وعلى المصداقية والشرعية كمنطلق أساسي للاعتماد المتبادل بين الدول بعيدا عن استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية، بينما تركز المحور الثاني في الدراسة على القضايا الخلافية بين القوى الكبرى لاسيما التنافس والصراع المستمر ما بين الولايات المتحدة والصين ومحاولة استفادة روسيا من هذا التنافس في تقوية قدراتها العسكرية وتفعيل دورها العالمي من خلال تدخلها في العديد من الدول مثل سوريا، وحربها ضد أوكرانيا، الامر الذي يشكل تحديا للأنظمة الغربية الليبرالية، لاسيما بعد ادراك اغلب الدول الغربية بأن العالم بات اكثر تعقيدا، وان الولايات المتحدة بدأت تتراجع عن دورها بوصفها قوة ضامنه للأمن الأوربي، وعلية فقد تكونت جدلية حقيقية حول مستقبل النظام الدولي، إذ يرى العديد من المفكرين ان النظام الليبرالي قد يتعرض لأزمات متلاحقة، ويرى آخرون ان هنالك دول مثل روسيا ستكون القوة العظمى عالمياً، في ظل استمرار التنافس الصيني الأميركي، اما في المحور الأخير فقد تطرق لأثر هذه المتغيرات على المنطقة العربية وما مدى فاعلية الدور العربي، لاسيما بعد سحب الولايات المتحدة العديد من قواتها العسكرية المنتشرة على الأراضي العربية، ومحاولة مواجهة التحدي من احتمالية تصادم مصالح القوى الكبرى في المنطقة العربية، واستخدام موقعها الاستراتيجي وامكانياتها الاقتصادية والبشرية في الاستفادة من هذه التحولات العالمية.

Abstract

The study summarizes in its first axis, within a theoretical framework, the theory of the transfer of power in all its forms between the major powers, where several theories have emerged to explain the transfer of the balance of power between the active states in the international system, Among them is the realist theory, which focuses on the struggle for power that characterizes relations between states, while the other theory is the liberal theory, which focuses on the institutional system and on credibility and legitimacy as a basic starting point for mutual dependence between states, away from the use of hard power in international relations While the second axis of the study focuses on the controversial issues between the major powers, especially the ongoing competition and conflict between the United States and China, and Russia's attempt to benefit from this competition in strengthening its military capabilities and activating its global role through its intervention in many countries such as Syria and its war against Ukraine, which poses a challenge to liberal Western systems, especially after most Western countries realized that the world has become more complex, and that the United States has begun to retreat from its role as a guarantor of European security , Accordingly, a real debate has been formed about the future of the international system, as many thinkers believe that the liberal system may be exposed to successive crises, and others believe that there are countries such as Russia that will be the world's superpower, in light of the continued Sino-American competition. As for the last axis, it addressed the impact of these variables on the Arab region and the extent of the effectiveness of the Arab role, especially after the United States withdrew many of its military forces deployed on Arab lands, and the attempt to confront the challenge of the possibility of a clash of interests of the major powers in the Arab region, and to use its strategic location and economic and human capabilities to benefit from these global transformations

المقدمة :

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي بداية لأنهاء الصراع الأيديولوجي ما بين الرأسمالية الغربية وما بين المعسكر الاشتراكي ، وبروز الولايات المتحدة الامريكية بوصفها قوة عالمية وحيدة ،مما أدى الى ظهور حقبة جديدة في حقل العلاقات الدولية وهو نظام القطب الواحد ، الا أن احداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ م أعطت مبررات للولايات المتحدة الامريكية بفرض هيمنتها العالمية ، واستخدام القوة بكافة اشكالها، معتمدةً على مبدأ الواقعية، المتضمن بأن القوة هي الغاية الأساسية لتحقيق الامن والاستقرار في النظام الدولي، واستخدمت القوة بما فيها العسكرية في العديد من دول العالم أعنفها في العراق عام ٢٠٠٣ م، وهذا الأسلوب قد أوجد تعارضاً مع مصالح القوى الكبرى، ودفعها الى إعادة توازن القوى وسباق تسلح من جديد، وبناء أحلاف وأحلاف مضادة، وهو ما يؤدي الى عدم الاستقرار في النظام الدولي، ومطالبة العديد من الدول مثل روسيا والصين وغيرها الى ضرورة أن يكون العالم متعدد الأقطاب وليس قطبا واحداً.

ومع وجود هذه التحولات في هيكلية النظام الدولي، لا يمكن الجزم بوجود تحولاً جذرياً في بنية النظام الدولي، فهو يمر في حالة من عدم اليقين، فلم يتخطى مرحلة الأحادية القطبية ولم يصل في نفس الوقت الى مرحلة التعددية القطبية، أنما يمكن وصف شكل النظام الحالي بالفوضوي أو في مرحلة التعددية القطبية الدولية، تتنافس فيه القوى العالمية من أجل الوصول الى قمة الهرم او أن تكون في المقدمة، وهذا التنافس أنعكس بشكل واضح على بقية الدول الأقل قوة، لا سيما على الدول العربية، بوصفها مركز جذب اقتصادي واستراتيجي لتلك القوى العالمية، الامر الذي شكل تحدياً جديداً للدول العربية في كيفية التعامل مع هذه المتغيرات الجديدة.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة في أن العالم لايزال في حالة من عدم اليقين من بنية وشكل النظام الدولي الحالي بعكس ما كان سابقاً، وهذا ما ترك القوى الكبرى العالمية في حالة تنافس مستمر، وبروز دول غير قانعة ترغب في التغيير في بنية النظام الدولي، مما احدث نوعاً من الفوضى تأثرت فيه بقية دول العالم، من بينها المنطقة العربية بما تملكه من موارد طبيعية، جعل القوى الكبرى تتنافس فيما بينها من اجل تقوية مصالحها مع هذه الدول، الامر الذي يفضي الى تصادم المصالح بين القوى الكبرى تصل الى حد المواجهة على الأراضي العربية من خلال الحرب بالإنابة كما في الحالة السورية، وعلية تثار عدة تساؤلات لهذه الإشكالية من بينها،

١- ما هو شكل النظام الدولي الحالي؟.

٢- هل ستبقى الولايات المتحدة الامريكية تسيطر على هذا النظام الأحادي القطبية، ام أن بقية القوى العالمية سوف تعمل على تغيير النظام العالمي نحو التعددية القطبية ؟.

٣- ما هو شكل التحدي الذي تواجهه الدول العربية في ظل هذه المتغيرات العالمية؟

فرضية البحث :

تفترض الدراسة بأن شكل النظام الدولي الحالي في طريقة نحو التحول من الأحادية القطبية ، الى نظام آخر بديل، وعلية تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة وهي :

١- أن هذا التحول لن يفضي بالضرورة الى عالم ثنائي او متعدد القطبية، بل الى نظام تراتبي يكون احادي في جانب معين، ومتعدد في جوانب أخرى، بحسب ما تملكه كل دولة من مقومات وقدرات، قادرة على التأثير العالمي.

٢- ان الولايات المتحدة الأميركية لن تستطيع ان تبقى في قمة القيادة العالمية بكافة اشكالهِ، بل ستبقى قائدة عسكريا فقط.

٣- أن الدور العربي في ظل هذه المتغيرات يكون دوراً فاعلاً بما يملكه من موارد قادرة على هذا التغيير .

اهداف البحث :

تهدف الدراسة الى بيان مدى تأثير عملية التحول في بنية النظام الدولي، بين القوى الكبرى على بقية دول العالم، سياسيا واقتصاديا ، وبيان أبرز اشكال التحول في هيكلية النظام الدولي، فضلا عن مدى انعكاس هذا التحول على المنطقة العربية .

هيكلية البحث:

قسمت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية، اذ تناول المحور الأول اطار نظري لانتقال القوة في النظام الدولي، وتناول المحور الثاني القضايا الخلافية بين القوى الكبرى وأثرها على مستقبل النظام الدولي، فيما تناول المحور الثالث أثر تغير النظام الدولي على المنطقة العربية.

المحور الأول:-انتقال القوة في النظام الدولي (أطار نظري)

تعد نظرية انتقال القوة والتي تعود للمفكر (أبرام فيم كينث The power transition اورغانسكي) عام ١٩٥٨ رؤية جديدة فن ظهور الصراعات الكبرى بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، من أجل الوصول الى قمة الهرم العالمي، وبحسب رأي اورغانسكي فأن القوى الكبرى تسعى

لزيادة إمكاناتها وقدراتها بكافة اشكالها من اجل الوصول الى اعلى مكانه ممكنة في بنية النظام الدولي.[١]

ويرى (اورغانسكي) " أن السلام يتحقق عندما تمتلك دولة عظمى الكفة الراجحة في القوة والسيطرة على باقي الدول في النظام الدولي التي تكون راضية عن الوضع الراهن، والتي تحاول تغيير الوضع القائم عند امتلاكها القوة الكافية"[٢]

وعليه فقد برزت العديد من النظريات والمدارس التي تفسر التغيير في واقع النظام الدولي، لا سيما بعد تنوع القضايا والمشكلات في العلاقات الدولية، وأصبحت اكثر تعقيداً..

وأبرز تلك النظريات هي النظرية الواقعية والواقعية الليبرالية لتفسير عملية انتقال القوة بين الوحدات الدولية.

اولاً: النظرية الواقعية.

تعد النظرية الواقعية أحد أقدم النظريات في العلاقات الدولية، إذ ترجع جذورها الفكرية الى المفكر الاغريقي (ثيو سيديدس) بعد تفسيرهُ للحرب البيلوبونيزية (The peloponnesian) بين عامي (٤٣١ – ٤٠٤ ق.م) بين اسبرطة وأثينا اليونانيتين [٣].

وأبرز المفكرين الذين أيَّدو آراء وأفكار(ثيو سيديدس) هو الإيطالي (نيقولا ميكيافيللي)، إذ ظهرت الأفكار الواقعية ونظرية امتلاك القوة بصوره واضحة في أفكاره، خاصة في بداية عصر النهضة الأوربية معطياً الكثير من الامتيازات والحق للحاكم او الملك في استخدام القوة تختلف عن سياسة الافراد العاديين من اجل تحقيق مصلحة الدولة[٤].

إذ يبرر (مكيافيللي) استخدام الحاكم او الأمير بحسب تعبيره الذي يقوم بتزويد الدولة بكافة احتياجاتها الدفاعية بقوله " أنني اعتبر من يستطيعون المحافظة على مراكزهم أولئك الذين يملكون الكثير من المال والرجال، ويستطيعون حشد جيش كاف ويصمدون في الميدان ضد كل من يهاجمهم، واعتبر من يحتاجون الى الاخرين أولئك الذين لا يستطيعون خوض المعارك ضد اعدائهم" [٥].

---

(١) نيروز غانم ساتيك. أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، مجلة سياسات عربية، العدد(٣)،٢٠١٣،ص٦٩

(٢) احمد السيد خير الله، اثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(٢٠،العدد(٣)،٢٠١٩،ص١٦٣.

(٣) رايق سليم البريزات، النظرية الواقعية والسياسة الخارجية الأميركية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد (٤) العدد (٢٠)، يناير / كانون الثاني ، ٢٠٢٠ ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص ١١٣.

(٤) رايق سليم البريزات، المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(٥) نيقولو مكيافيللي، الأمير تراث الفكر السياسي قبل الأمير، و بعده، تعريب، خيري حماد، تعقيب الدكتور فاروق سعد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، مطبعة ثائر جعفر العصامي، بيروت، ص ٨٥.

وتميزت النظرية الواقعية واصبح لها صدى واسع في أفكار السياسيين، بعدما فشلت النظرية المثالية في اعقاب الحرب العالمية الثانية في تصورها للواقع الدولي في عدم وقوع الحروب مرة أخرى وهو ما كان منافيا للواقع.

وقد اعتمدت النظرية الواقعية على عدة مبادئ وابرزها.[١]

١-أن العلاقات الدولية هي علاقات صراعية بالأساس والكل يعتمد على القوة.

٢-أن المصلحة الوطنية هي جوهرة السياسة الخارجية للدول.

٣-عدم وجود اخلاقيات للدولة في السياسة الخارجية.

٤- تفترض الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

ويعد (هانس مورجنثاو) أحد أبرز منظري المدرسة الواقعية ، حيث يوكد في كتابة (السياسة بين الأمم) على أن القوة هي الهدف الاساس لأي سياسة دولية، بما فيها الحرية والأمن أو القوة لذاتها، بحيث تتذرع الدول بأشكال متعددة من أجل تحقيق أهدافها منها تحت غطاء ديني أو اقتصادي أو غيره الا أنها في المحصلة النهائية تستخدم القوة [٢].

فالقوة عند (مورجنثاو) هي تفسيرية مستمدة من الرغبة التي لا تتوقف والتي بدورها وطبيعتها تكون نسبية ترمي الى تعظيم المركز بين القوى الأخرى، أي أن القوة بحسب رأي (مورجنثاو) هي القيمة التي يجب أن تعطى لها الأولوية، فالنظرية التفسيرية ليس فقط نفعية أنما هي نظرية سلوكية تهتم بالفائدة [٣].

ولم تقف المدرسة الواقعية في تعريفها لمعنى القوة عند تحديدها، بأنها سلوكية تهتم في الرغبة بالحصول على الفائدة، بل ذهبت الى أبعد من ذلك، من خلال إعطاء وصف آخر لمفهوم القوة، وهو (مفهوم الهيمنة)، حيث يعتقد (تشارلز كيندر لبيرجر) أن الدول المهيمنة هي التي تستطيع الحفاظ على نظامها القائم، بسبب امتلاكها للقوة بكافة اشكالها، وأن الهيمنة ضرورية من أجل استمرار النظام العام للدول المهيمنة [٤].

---

(١) عبد الرحيم حمد العرقان، خالد فوزي المحاسنة، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وأثرها على السياسة الخارجية الأميركية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد (٢٠)، أيلول / سبتمبر ،٢٠٢٢، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص ٢٠.

(٢) علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد، ب.ط، ٢٠٢١، ص١٤٧

(٣) Stefano Guzzini، HANS J. MORGEN THAU AND THE THREE PURPOSES OF POWER، DIIS Danish Institute for International studies Copenhagen 2012، p 17

(٤) لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية، مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية، مجلة سياسات عربية، العدد (٤٨) ، كانون الثاني / يناير ، ٢٠٢١، ص ٢٣.

ويؤكد كذلك (جون ميرشايمر) أن تحقيق الهيمنة ممكناً باتباع استراتيجية امتلاك القوة النسبية التي ذكرها (مورجنثاو)، لكن بشرط أن تمنع الآخرين من زيادة قوتهم ضدها، موضحاً أن تحقيق الهيمنة الإقليمية يكون اكثر واقعية من تحقيق الهيمنة العالمية [١].

والنظرية الواقعية اثبتت في العديد من الاحداث، صحة افتراضاتها وتوقعاتها، إذ تؤكد الواقعية على أن السياسة الدولية تعكس توزيع المقدرات القومية للدول، وتتنبأ الواقعية ايضاً بأن إعادة توازن القوى يرجع الى وضعه الطبيعي بعد أن يتعرض الى الاختلال، وأن عملية تحقيق التوازن تتكرر بشكل مستمر بين الدول التي يختل توازن القوى فيها مع دولة أخرى بنفس القوة، الا أن ما يعاب على الواقعية هو عدم إمكانية تحديد الموعد المناسب لعملية حدوث إعادة التوازن بين الدول[٢].

ثانياً : تفسير النظرية الليبرالية لمفهوم القوة.

تعد النظرية الليبرالية إحدى النظريات التي تندرج ضمن الاطار المعياري في العلاقات الدولية، وهي نظرية تركز على منطلقات التعاون المؤسساتي، وتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بين الدول بعيداً عن استخدام القوة في العلاقات الدولية، (ويعد جوزيف ناي) أحد رواد هذه المدرسة منذ عام (١٩٩٠م) وذلك من خلال كتابة (القوة الناعمة soft power) حيث يؤكد فيه على التأثير في الآخرين عن طريق الاقناع والجذب، بعيداً عن استخدام القوة ولغة التهديد، وذلك من خلال تفعيل الموارد والإمكانات الداخلية للدول، والتي تتميز بعدة مزايا منها، شخصية القائد أو النجاح الاقتصادي والتطور العسكري، ويركز (ناي) على أن استخدام هذه المفاهيم لا يتعارض مع الطرح الواقعي لمفهوم القوة [٣].

وتعرف القوة الناعمة أيضاً بـ co-optive power أي قدرة الدولة على إيجاد بيئة تحتم على الآخرين اتباع تفضيلاتها ومصالحها طبقاً لتلك الدولة مالكة القوة الناعمة، إذ تعتمد القوة الناعمة على ركيزتين أساسيتين هما المصداقية والشرعية كمنطلق أساسي للاعتماد المتبادل بين الدول[٤].

---

(١) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١٢، ص ٥٠.

(٢) كينث والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة، ترجمة احمد قاسم حسين، مجلة سياسات عربية، المجلد (١٠)، العدد (٥٩)، تشرين الثأني / نوفمبر ٢٠٢٢، ص١١٨.

(٣) جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكأن للنشر، الرياض، ط١ ، ٢٠٠٧، ص ص ٢٦، ٢٧.

(٤) شيماء عويس أبو عبيد، القوة في العلاقات الدولية، دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، على الرابط https//elpss- ed.org ت . ن ، أكتوبر ٢٠١٨، تاريخ الدخول للموقع ١٢-٨-٢٠٢٣.

فالاعتمادية المتبادلة (interdependence) هي اتجاه اقتصادي نشأ من مفهوم النظرية الليبرالية مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، وأبرز من دافع عن هذا الاتجاه هما (روبرت كوهين و جوزيف ناي) في كتابهما (القوة والاعتماد المتبادل)، واساس هذا المفهوم يركز على التشابك في المصالح بين الأطراف الدولية، أي كل طرف يحرص على استقرار اقتصاد الطرف الآخر وأي تغيير في اقتصاد طرف يؤدي الى تغير في نفس اقتصاد الطرف الآخر[١].

ويشير (جوزيف ناي) على أن "نقص الاعتماد قد يكون مصدراً للقوة، فاذا كأن هنالك طرفان بينهما اعتماد متبادل ولكن احدهما أقل اعتماداً فأن لهذا الطرف مصدراً للقوة، مادام الطرفان قد استمرا في الإحساس بقيمة الاعتماد المتبادل"، حيث يوكد (جوزيف ناي) على أن ليس من الضروري أنه تكون الدولة القوية في الاعتماد المتبادل هي الطرف الرابح، فقد تكون دولة أقل قوة او نسبية في الاعتماد المتبادل، الا أنها تحقق فوائد، وذلك من خلال الاهتمام والتركيز على قطاع معين بحد ذاته [٢].

وهذا ما يطلق علية بالاعتماد المتبادل المعقد، فقد طور هذا المفهوم ليكون بالضد من الاطار الواقعي، فالمواقف التي تحدث في النظام الدولي في مكان ما بين نقيضين، يمكن تفسيرها بشكل افضل عن طريق تفسير احداهما للآخر، فقد ترتبط الدول بقنوات متعددة لا يمكن اهمال العلاقات بينهما بحسب منظور الاعتماد المتبادل[٣].

إذ تؤكد المدرسة الليبرالية على النظام المؤسساتي في إدارة العلاقات الدولية والاعتماد بشكل أساسي على القطاعات الاقتصادية في العلاقات والتعاون بكافة اشكاله، وهذا يؤدي في المحصلة النهائية الى التقليل من احتمالية نشوب الحرب، وذلك لأن اندلاع الحرب سيكون تكلفته أكثر على كل الأطراف[٤].

المحور الثاني : القضايا الخلافية بين القوى الكبرى واثرها على مستقبل النظام الدولي.

بطبيعة الحال فأن النظام الدولي يعتمد على هيكلية وطبيعة اطرافه المؤهلة للانضمام فيه، فضلاً عن اعتماد النظام على منظومته القيمية، وعلى نسقة الأيديولوجي ونمط التحالفات القائمة بين

---

[١]) نيروز غأنم ساتيك، احمد قاسم حسين، التغييرات في بنية النظام الدولي ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ .

[٢]) جوزيف ناي، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتأريخ، ترجمة احمد امين الجمل، ومجدي كامل الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ط ١ ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٤،،٢٤١.

[3]) Jose pedro Filipe de olivera Baptista power transitions and conflict، APPLYING power transition theory and liberal- institutionalist theory to US-GHINA velations، A thesis supmitted in partial fulfilement of philosophy in peace and conflict studies. Departmeant of political science university of OSLO.،٢٠١٢ p ١٦

[٤]) عماد جاسم محمد، المدرسة الواقعية والليبرالية، دراسة في جدلية - حتمية التغير الدولي، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد (٣)، العدد (١٠)، مارس/آذار ٢٠٢٠ ،المركز الديمقراطي العربي، ص ٤٢.

اطرافه. وعملية انتقال القوة هي التي تحدد نمط تلك التفاعلات بين الأطراف الدولية، الا أن هذه العملية لا تسلم من التنافس والصراع من اجل الحصول على اعلى مكانه في سلم النظام الدولي، فقد شهد النظام الدولي لاسيما بعد الحرب الباردة، تغييراً في تراتبية السلطة والنفوذ وصولاً لقمة الهرم في المنظومة الدولية.

وعلية سوف نتطرق الى ابرز القضايا التي اثرت وتؤثر على بنية النظام الدولي بين القوى الكبرى

اولاً: التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين :

مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الامريكية لديها من القدرات والمقومات الشاملة التي تمكنها من الاستمرارية في التأثير على سياسات الدول الأخرى حتى القوية منها، بما يتناسب مع مصالحها وامنها القومي، في المقابل فأن الصين مع النمو السريع والتطور الاقتصادي والعسكري ما يؤهلها مستقبلاً أن تصبح قوة عالمية تنافس بقية القوى مثل الولايات المتحدة كقطب عالمي، الا أن اكثر القضايا التي تثير التنافس بين الصين والولايات المتحدة بالإضافة الى قضية تايوان، هي القضايا التجارية بين الطرفين، فبعد فوز (دونالد ترامب) بالرئاسة الامريكية عام ٢٠١٧م فرض مباشرة عدة قيود على الواردات الصينية، وأثار العديد من القضايا التجارية مثل الرسوم الكمركية على البضائع الصينية [١].

فالنزعات الانفرادية للولايات المتحدة، لاسيما في القضايا السياسية والاقتصادية وعدم اعترافها بتعددية الأطراف في النظام العالمي، (نظام متعدد الأقطاب)، ومعاداتها لعدد من المنظمات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية وغيرها، وانسحاب إدارة الرئيس (دونالد ترامب) من اتفاقية باريس للمناخ عام ٢٠١٧م ، وقبلها دخولها بشكل منفرد لغزو العراق عام ٢٠٠٣م، مما اثار غضب بقية الدول الكبرى من ضمنها دول محسوبة على التحالف الغربي[٢].

ومع أن الولايات المتحدة قد تمادت في سياساتها العدائية في العديد من الأماكن حول العالم، الا أن سلوك بقية القوى الكبرى التي لم تسعى لموازنة القدرات المادية للولايات المتحدة، عن طريق تفعيل وزيادة قدراتها الداخلية أو بناء تحالفات مع دول أخرى، الأمر الذي قاد الولايات المتحدة على الاستمرار في سلوك الهيمنة العالمي، وهذا ما وصفه المتخصص في شؤون العلاقات الدولية (داريو

---

[١] نهى احمد عبد الرحمن البوعينين، قضايا العلاقات الصينية ـ الامريكية وأثرها عل مستقبل النظام الدولي، دراسة فترة دونالد ترامب من ٢٠١٧-٢٠١٢ ، المجلة العلمية، المجلد (١٢) ، العدد (٢)، ٢٠٢١، ص ٨٧.

[٢] عبد النور بن عنتر، القطبية الأحادية للنظام الدولي: اية مكانة للصين، ترجمة عومرية سلطاني، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٦) ، أيلول سبتنمبر ٢٠٢٠، ص١٠٢ .

باتيستيلا)، الذي أوضح حجم الفجوة بين الولايات المتحدة وبقية القوى الكبرى من خلال تفردها بالقرارات الدولية[١].

وهذا ما قادَ الولايات المتحدة الى اتخاذ عدة إجراءات من شأنها الحد من التفوق الصيني، وذلك عن طريق اتباع استراتيجية احتوائية للصين، من خلال ربط العديد من الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي بسلسلة من التحالفات الاستراتيجية، ونشر العديد من القوات العسكرية بكافة أنواعها، وإقامة قواعد عسكرية في كوريا الجنوبية وسنغافورة وفيتنام وتايلند، إضافة تعاونها العسكري مع استراليا (تحالف أكوس)، وتأكيدها دائما على حمايتها لتايوان من أي هجوم صيني محتمل[٢].

ثانياً : الدور الروسي.

أدى استعادة روسيا لدورها العالمي بوصفها قوة عالمية، الى احداث تداعيات عالمية، أنعكس بشكل واضح على هيكلية النظام الدولي، فروسيا أصبحت تنافس بقية القوى الكبرى في فرض وجودها في قمة الهرم الدولي، مع عدم رغبتها في الصدام المباشر مع هذه القوى، الا أنها ترغب في خلق توازن قوى عالمي في عالم متعدد الأقطاب، دون انفراد قطب دولي واحد كما هو الحال للولايات المتحدة الامريكية [٣].

وعلية فقد تدخلت روسيا في السنوات الأخيرة في عدة دول مثل سوريا واحتلالها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤م ، والعمليات العسكرية ضد أوكرانيا عام ٢٠٢٢م ، واتخاذها سياسة معادية للفكر الغربي الليبرالي، وطرح عقيدة السيادة الوطنية بوصفه مبدأ يتفوق على أي مبدأ او أمر آخر في السياسة الدولية، فضلاً عن انفراد الرئيس (فلاديمير بوتن) بالسلطة الفردية، وهذه الاستراتيجية دفعت العديد من الأنظمة الاستبدادية حول العالم تتخذ من النموذج الروسي مساراً لها، ليس للأنظمة السلطوية فقد، بل حتى الأنظمة ذات ديمقراطية ناشئة تريد المزيد من السلطة [٤].

وهو ما شكل تحدياً جديداً للأنظمة الغربية (الليبرالية) التي طالما كانت تعول على نجاح أنظمتها بوصفه نموذج حكم ناجح على كل العالم.

---

(١) عبد النور عنتر، القطبية الحادية للنظام الدولي، اية مكانة للصين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ .

(٢) موسى محمد طويرش، القوة الصينية: مراحل بناءها وإمكانية استمرارها، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد (١٤)، آذار / مارس ٢٠٢١، ص ٦٥.

(٣) مصطفى بو القاسم دبوب، روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الجديدة، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد (٥) ، العدد (١٧) ، كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٢١ ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص٧٨.

(٤) عزمي بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٨)، آيار / مايو ٢٠١٩، ص ٢٤.

فالمؤهلات الروسية بما تملكه من إمكانيات وقدرات عسكرية، وتعد من أهم الدول المنتجة للطاقة، ومساحات واسعة، تمكنها أن تكون قوة عظمى عالمياً في نظام متعدد الأقطاب كما تنادي به روسيا بشكل مستمر في كل المحافل الدولية، الا أن هذا الصعود يواجه عدة عقبات ابرزها، القلق الصيني من اعتمادها على مصادر الطاقة الروسي، وهو ما يجعل الصين تحت الضغط الروسي، فضلاً عن وجود التنافس الروسي الصيني على منطقة آسيا الوسطى العمق الاستراتيجي لروسيا [١].

وهو ما يجعل من إمكانية التحالف الروسي الصيني في مواجهة الهيمنة الأمريكية في عالم متعدد الاقطاب أمراً صعباً.

ثالثاً : الاستراتيجية الأوربية .

تبنت الدول الأوربية استراتيجية شاملة جديدة، عن طريق المجلس الأوربي (الاستراتيجية الأمنية الاوربية SSE)، من اجل تعزيز المصالح الأمنية للاتحاد، واتخاذ عدة خطوات ذات طابع أمني واقتصادي، دفاعاً عن مصالحها خارج الرقعة الجغرافية للقارة الاوربية، من اجل استعادة مركزها ودورها العالمي، فقد شعرت الدول داخل الاتحاد الأوربي بأن العالم اصبح أكثر تعقيداً، وأن امنها مهدد، وهذا ما صرح به رئيس مؤتمر ميونخ للأمن (فولفجانج إشينجر) بأن الولايات المتحدة الامريكية بدأت تتراجع عن دورها (كقوة ضامنة) للأمن الأوربي [٢].

وبالتالي فقد رجح العديد من أنصار المدرسة الواقعية أمثال (كينث والتز) بأن الاتحاد الأوربي أو تحالفاً بقيادة المانيا، مرشحون بأن يصبحوا القوة العظمى مستقبلاً، لاسيما بعد أن نجحت الدول الاوربية في توحيد اقتصاداتها، على الرغم من ضعف القيادة الاوربية خارجياً خاصة في الجانب العسكري، الا أن الاتحاد الأوربي بعد أن شعر بعدم الرضى من تفرد الولايات المتحدة بأغلب القرارات المتعلقة بحلف (النيتو)، فقد بدأت المناداة بتغيير هيكلية النظام الدولي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي السابق (هيو برت فدرين)، عن عالم متعدد الأقطاب وليس قطب واحد[٣] .

رابعاً : جدلية مستقبل النظام الدولي.

لم تعد المطالبة بتغيير النظام الدولي الحالي حكراً على القوى الكبرى فقط، بل أن هنالك قوى صاعدة مثل الهند واليابان والبرازيل وحتى دولاً من الاتحاد الافريقي، مرشحة لأن تلعب دوراً محورياً في عالم متعدد الأقطاب. والسؤال المطروح هنا هو ما هو شكل النظام العالمي مستقبلاً؟.

---

[١] فاضل عبد علي حسن، دراسة في القطبية الدولية ورسم ملامح النظام الدولي الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد (٨٥)، ٢٠٢١ ، جامعة ذي قار مركز ذي قار، للدراسات التاريخية والأثرية، ص ١٧٣.

[٢] اياد خازر المجالي، فراس عباس هاشم، اليقظة الأوربية ومنطلقات التحول من هواجس الأمن الى تشكيل مسارات النهوض، مجلة العلوم السياسية و القانون، المجلد (٣) ، العدد (١٩)، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٩ ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص ١١٧.

[٣] كينث والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكرة، ص ١٢٠ .

هل أن نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة في طريقة الى النهاية ؟، هل هنالك إمكانية لظهور بديل عن النظام الحالي؟.

وقد اختلف العديد من أساتذة العلاقات الدولية حول العالم في الإجابة على مثل هذه التساؤلات، ولكل منهم رأي مختلف.

فيرى (إكنبري(*)) احد اشد المدافعين عن الليبرالية الأممية كدعامة للنظام العالمي، أن النظام الليبرالي قد يتعرض لأزمات متلاحقة، الا أنه لايزال يمتلك المقومات الداخلية التي تمكنه من الاستمرار في ساحة السياسة والاقتصاد من اجل تحقيق مكاسب لصالحة، وبالتالي يضمن بقاءهُ واستمراره،

فالأنظمة الليبرالية بحسب وصف (إكنبري) ستتمكن من إظهار النظام الليبرالي (ما بعد الهيمني)(١).

في حين يرى (أشاريا (**)) وهو من المدافعين عن اللامركزية الغربية في التنظير الدولي، يرى شكلاً مختلفاً ومغايراً عن النظام الليبرالي المعروف، فهو ليس نظاماً متعدد الأقطاب، أنما نظام عالمي يتسم بالتعددية، وذات تنوع اقتصادي وسياسي وثقافي، لا يعتمد على القوى الكبرى، أنما يعتمد التفاعلات بين أنظمته بالاعتمادية المتبادلة، بعكس نظام القطب الواحد او المتعدد بحسب الأقطاب(٢).

اما (جون ميرشايمر) فلديه رؤيا مختلفة، إذ يرجح أن تكون القوى العظمى العالمية مستقبلاً هي روسيا، وذلك اذا استفادت روسيا من حسم موقفها في تعزيز قدراتها التنافسية، اذا لم تنظم الى إحدى القوى الكبرى الصين او الولايات المتحدة، وذلك لأن الصين تمتلك قوة متزايدة تقع الى الجوار الروسي، وفي نفس الوقت تتخوف روسيا من قوة الولايات المتحدة، وبالتالي قد تستفيد من التنافس الصيني الأمريكي، وتعمل على جمع المكاسب من كلا الطرفين(٣).

وهذا يعطينا انطباع بأن تحول النظام الدولي من حالة الى أخرى يعتمد على طبيعة وبنية النظام نفسه، معتمداً على منظومته القيمية، وعلى القدرات القومية لكل طرف فاعل فيه، اضافه الى أن النظام يعتمد على طبيعة الاحلاف والاحلاف المضادة المسيطر عليها.

(*) جلفورد جون إكنبري، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة برنستون في الولايات المتحدةالامريكية.

(١) أمينة مصطفى دلة، نهاية التاريخ بطبعته الامريكية: مراجعة في كتابي نهاية النظام العالمي الأمريكي، و اللفياثان الليبرالي: أصول النظام العالمي الأمريكي وأزمته وتحوله، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٦)، ٢٠١٩، ص ١٥٣ .

**) اميتاف اشاريا، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية في واشنطن.

(٢) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة

(٣) زياد يوسف حمد، الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢ ، وأثر تداعياته في رسم ملامح النظام الدولي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد (٢١)، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٢، ص ١٤٧ .

وعلية اذا تحدثنا عن القدرات العسكرية، فلا تزال الولايات المتحدة الامريكية تسيطر على نظام احادي القطبية، بوصفها قوة تتفوق نووياً وبحرياً وجوياً، في حين اذا تحدثنا دبلوماسياً، فنحن بصدد نظام متعدد الأقطاب، اما اقتصادياً فالعالم يشهد نظاماً ثلاثياً يتكون من أوروبا والصين من جهة واليابان والولايات المتحدة من جهة أخرى[١].

ومع ذلك فهنالك تصنيفات أخرى لمستقبل النظام الدولي، وهي أن النظام الدولي الحالي في خطر، وأمامه مجموعة من التهديدات، مثل عدم الاستقرار الإقليمي، ومشاكل القومية، فضلاً عن المتغيرات الدولية وتوازن القوى الدولي، وبالتالي فأن النظام الدولي تكتنفه فيما يسمى بالفوضى بسبب وجود العديد من مراكز القوى تعمل بمعزل عن مصالح بقية القوى الكبرى[٢].

الا أن في المحصلة النهائية، فالتغيير في النظام الدولي يعتمد على سلوك القوى المهيمنة على هرم النظام الدولي، فطالما تتصرف الولايات المتحدة بشكل عقلاني فلن يكون هنالك أي تغيير من جانب القوى الكبرى، اما اذا تصرفت الولايات المتحدة بعدائية فقد يدفع الدول الى بناء تكتلات واحلاف لمواجهة التهديدات، وبالتالي سيحدث التغيير، ومع ذلك فأن التفاوت الكبير في القدرات بين الولايات المتحدة وبقية الدول التي ترمي الى التغيير يحول دون تشكيل توازن ضدها[٣].

المحور الثالث: واقع التغيير في النظام الدولي على المنطقة العربية.

شهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من التحولات العالمية، منها نهاية الثنائية القطبية وبروز الولايات المتحدة بوصفة قطب اوحد لقيادة العالم، ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من المتغيرات العالمية، منها بروز قوى عالمية صاعدة، وظهور العديد من القضايا تخص النمو الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وتهميش إرادة الدول الضعيفة وغيرها.

هذه التحولات السريعة تحتم على الدول العربية مواجهة مجموعة من التحديات، مثل تراجع تحالفاتها الدولية، وسحب الولايات المتحدة العديد من قواتها المنتشرة على الأراضي العربية، وفقدان العديد من الدول العربية لثقلها الإقليمي، مما فسح المجال للقوى الإقليمية التدخل المباشر في شؤونها الداخلية وبالتالي التأثير على قراراتها السياسية.

---

[١] رغدة البهي، الحروب الدولية في بيئة دولية متغيرة: دراسة في الخصائص والسمات، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد (١) ، العدد (٤)، أيلول ٢٠١٧ ، المركز الديمقراطي العربي، ص ٢٩٦ .

[٢] مايكل جيه حازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند (RAND)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ٢.

[٣] لورد حبش، روكسانا سلامه، البرنامج البحثي الواقعي الجديد بين التعددية والانتكاسة: قراءة في مفهوم الفوضى والتوازن مجلة سياسات عربية، المجلد (١٠) ، العدد (٥٩)، ٢٠٢٢، ص ٢١ .

فالمتغيرات في هيكل النظام الدولي أثر على المنطقة العربية، من خلال زيادة نشاط القوى الإقليمية المجاورة للحدود العربية، وذلك في عدة قضايا منها، عدوان مباشر أو قطع مصادر مياه أو اثارة الانقسامات القومية وغيرها [١].

وعليه برزت عدة تحديات داخلية وخارجية للمنطقة العربية، تأثرت بالمتغيرات على مستوى بنية وهيكلية النظام الدولي.

اولاً: دراسة التحديات الداخلية للواقع العربي.

تشمل مواطن القوة للمنطقة العربية على عدة مقومات، منها اللغة والموقع الجغرافي والثروات بكافة أنواعها، والشعور القومي للانتماء الوطني، فضلاً عن التقارب الجغرافي المتصل، والروابط الاجتماعية وغيرها، ومع ذلك فقد واجهت المنطقة العربية العديد من المشكلات الداخلية، منها التهديدات الخارجية والتبعية وعدم وجود مشروع وحدوي شامل يجمع للدول العربية [٢].

فقد تعرضت المنطقة العربية منذ أوائل القرن الماضي للعديد من التدخلات من قبل القوى الكبرى، لمنع بروز أي قوة عربية تؤسس لنظام قوي وموحد، مما أصاب الهيكل الداخلي العربي للضعف اقتصاديا وامنيا وثقافيا، و خلق مشاكل مع الجوار الإقليمي، أمثال الصراع الخليجي الإيراني، فضلاً عن صراعات داخلية سواء على الحدود أو على احقية أراضي او جزر وغيرها[٣]. وضعف التنسيق العربي داخلياً، جعل من هيكلة الداخلي يواجه صعوبات في مواجهة المتغيرات النظام الدولي، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الداعم الأهم للمنطقة العربية، في مواجهة المشاريع الامريكية، التي تسعى الى جعل إسرائيل محور الارتكاز الاقتصادي، وهذا بدوره خلق مشكلة عدم وجود تفاهمات تعاونية مع القوى القريبة من الجوار العربي[٤].

ثانيا : التحديات الخارجية.

تكمن أهمية المنطقة العربية جيوبوليتيكياً ما بين المحيط الاطلسي غرباً وآسيا المحيط الهادئ شرقاً، وهذه المنطقة تعد من اكثر المناطق تأثراً في عملية التغير في هيكلية النظام الدولي ما بين

---

[١] وئام السيد عثمان، أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي، دراسة تأصيلية لدور نظرية الايكولوجية
السياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (٩) ، يناير ٢٠٢١، ص ١٦٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٦٦.

[٣] أبو القاسم احمد أبو هديمة، عبد الحكيم عمار نابي، المتغيرات الدولية واثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد (٨)، جامعة الزاوية، ليبيا، ٢٠١٧، ص ١٤١.

[٤] المصدر نفسه نفس الصفحة.

القوى الكبرى، وذلك من منطلق جيوبوليتيكي (نظرية الحافة [١]) أن من يسيطر على اليابسة يتحكم في بقية المحاور وبالتالي يفضي الى السيطرة على بقية العالم [٢].

فالمنطقة العربية بحسب ما وصفها (زبغينيو بريجنيسكي) قد اهتم بها ابرز منظرو الفكر الجيو بوليتيكي وهو (سبيكمان) في نظريته (الحافة)، وقد وصف المنطقة العربية (بالهوامش الجنوبية) وذات استراتيجية مفصلية، لاحتواء المنطقة على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية من طاقة ومعادن فضلا عن موقعها الاستراتيجي [٣].

وهذه الموارد تجعل من القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، تدافع عن مصالحها في هذه المنطقة، حفاظا على أمنها ووجودها، الا أن اختلاف التأثير في القوى الوطنية يختلف من دولة الى أخرى داخل المنظومة العربية، أي أن هنالك دول لم تسمح للقوى الكبرى الخارجية التأثير في عملية التغيير داخل منظومتها الوطنية، بينما في حالات أخرى فقد أدت العوامل والمصالح الدولية دوراً فاعلاً التغيير دفاعاً عن مصالحها القومية [٤].

وفي اي صراع بين القوى الكبرى سيكون له تأثيراً مباشراً على المنطقة العربية، فالحرب الروسية الأوكرانية اثبتت مدى أهمية المنطقة استراتيجياً، وذلك من خلال اخذ الصراع الدولي ابعاداً اقتصادية، بحيث تحولت المنطقة لساحة للتنافس وتزايد النفوذ، لاسيما بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، من خلال سلسلة من الاستقطابات التي تقوم بها كل من روسيا و الولايات المتحدة، وانعقاد عدة قمم مثل القمة الامريكية العربية والأمريكية الخليجية في السعودية عام ٢٠٢٢م، وكذلك القمة العربية الصينية في الرياض ٢٠٢٢م [٥].

---

[١] حدد نيكولاس سبيكمان منطقة الرم لاند Rimland او الحافة كل اوروبا (عدا روسيا)، والمنطقة العربية بما فيها العراق وكذلك ايران وأفغانستأن وآسيا الصغرى، وقد سماها سبيكمان ايظا ب (النطاق الامفيبي) أي حاجز يفصل بين القوى المتصارعة من الجهتين البرية (قلب الأرض) والبحرية (الهلال الخارجي) وأن من يسيطر على الرم لأند يتحكم في قارة أوراسيا ومن يحكم اوراسيا بيده مصير العالم، أنظر محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية . أسس و تطبيقات، القاهرة، مكتبة الأنكلو مصرية، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٨٣٥٤٨٣.

[٢] كاظم هاشم نعمه، المحور الجيوبولتيكي العربي - الإسلامي وعملية هيكلية النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة، مجلة سياسات عربية، العدد (٤٣) ، آذار / مارس ٢٠٢٠، ص ٩.

[٣] محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الأن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد (١٩)، ط ١ ، كانون الأول ٢٠١٩، ص ١٩.

[٤] نيروز غانم ساتيك، احمد قاسم حسين التغيرات في بنية النظام الدولي، وانعكاساتها على الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

[٥] احمد سيد احمد العرب وتغيير النظام الدولي: تأثير متبادل، مجلة الاهرام المصرية، على الرابط التالي www.ahram. Org.eg ت.ن، مارس ٢٠٢٣ ، تاريخ الدخول للموقع، ٢٠٢٣٨/٨ .

هذه التحركات العالمية جعلت الدور العربي أكثر فاعلية عالميا، لما تملكه المنطقة من موارد اقتصادية ومصادر طاقة وضبط أسعار النفط العالمية، بعد أن بقت المنطقة لعقود طويلة محكومة بالتبعية في نظام تهيمن عليه الدول الغربية [١].

فقد استفادت المنطقة العربية من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، من عدة فرص ابرزها [٢].

١- تنويع الشراكات الاستراتيجية عالمياً.

٢-دعم الجهود الدولية الرامية لحل الازمة الروسية الأوكرانية سياسياً، وتقديم الدعم المالي والمساعدات الإنسانية.

٣-فتحت الازمة فرص تزايد الطلب على مصادر الطاقة، لاسيما من الجانب الأوروبي، بعد فرض العقوبات على النفط والغاز الروسي وارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي عزز من فرص ارتفاع نسب الإيرادات للدول المصدرة للطاقة.

حيث تعد منطقة الخليج العربي أكبر منتج للنفط وتحتوي على مخزونات هائلة من النفط والغاز، بالإضافة الى وقوعها على الممرات البحرية المهمة، وعملت اغلب حكومات المنطقة على إيجاد خطط استراتيجية لمشاريع التنمية الاقتصادية، مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ ، والاماراتية والقطرية ٢٠٢٥، والتي تروم فيها التوجه نحو الحوكمة الذكية في ادارة الشؤون الاقتصادية، وربطها مع اقتصاديات الدول الكبرى [٣].

ومن منطلق اغلب منظري العلاقات الدولية، بأن العالم يمر بمرحلة انتقالية تدريجية من الاحادية القطبية الى نظام تعددي تساهم العديد من القوى الكبرى في ادارته، وأن المؤسسات الاقتصادية العالمية التي اقترنت بالولايات المتحدة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قد بدأت تواجه تحديات عالمية، بسبب أنشاء مجموعات اقتصادية مشابه مثل مجموعة بريكس، ومنظمات اقتصادية مثل منظمة شنغهاي للتعاون والبنك الآسيوي للاستثمار، والتي تساهم الصين وروسيا فيها بشكل كبير [٤].

---

[١] وليد عتلم، الفاعلية العربية في عالم متغير، قمة جدة ومصير النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، على الرابط، www.siyassa.org.eg ت.ن ٢٠٢٢/٧/٤ ، تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٨/١٩ .

[٢] محمد عز العرب، كيف أسهمت الحرب الروسية - الأوكرانية في تعزيز نفوذ دول الشرق الأوسط، ملفات عام على الحرب الروسية الأوكرانية تحولات ومسارات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٣، ص ٤٤ .

[٣] بحث منشور لمركز الفكر الاستراتيجي للدراسات بعنوان (النظام الدولي والخيارات الخليجية بين الأحادية القطبية والمشاريع الصاعدة)، على شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط https//annaba. Org ت.ن ٢٠٢٣/٥/١٧ .تاريخ الدخول للموقع،٢٠٢٣/٨/٣٠.

[٤] نفس المصدر السابق.

فهذه تعد فرصة للاقتصاديات العربية الناشئة بأن تكون مساهمه بشكل فعال في هذه المؤسسات الاقتصادية، وانضمام دول عربية مثل السعودية ومصر والامارات في آب ٢٠٢٣م، لمنظمة بريكس احد اهم التكتلات الاقتصادية في العالم، خطوة مهمة في تعزز دور المنطقة العربية عالميا.

في الوقت ذاته كشفت الحرب الروسية الاوكرانية تحدياً واضحاً للقدرات العسكرية الغربية، من خلال التراجع الكبير في مخزونات الأسلحة، فضلاً عن احتمالية اندلاع حرب او مواجهات عسكرية بين الصين وتايوان، وتراجع الاعداد العسكرية للولايات المتحدة المنتشرة في الشرق الأوسط، مع اصدار الكونغرس الأمريكي تقريراً عام ٢٠٢٢م يؤكد فيه أن بكين تسعى لإقامة قواعد عسكرية حول العالم من بينها منطقة الشرق الأوسط، ضمن مشروع (الحزام والطريق الصيني)، وعليه من الممكن أن تستفاد المنطقة العربية من هذه المتغيرات السريعة في بناء علاقات استراتيجية مع الصين مع الإبقاء على قيمة علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، بما يعرف ب (التحوط الاستراتيجي)، بمعنى عدم الاصطفاف مع أي قوة ضد القوى الأخرى [١].

فالدول الكبرى بدأت تشعر بخطورة التنافس العالمي بينها من اجل الحصول على اعلى قدر من المكاسب في المنطقة العربية، وكخطوه أولى عمدت هذه القوى الى الاستثمار وابرام عقود طويلة الاجل في إدارة الموانئ البحرية، خاصة موانئ البحر الأحمر، فقد شهدت تنافس شديد بين القوى الكبرى مثل الصين التي تعد المسيطر الأكبر على معظم هذه الموانئ، وتقيم مشاريع في البنى التحتية مثل أنشاء خط سكك حديد بطول ٧٥٠كم يربط اثيوبيا وميناء جيبوتي، بينما تخطط روسيا بأنشاء قاعدة بحرية في ميناء بورتسودان من اجل تنشيط دورها بالمنطقة بوصفها قوة عالمية، فضلاً عن تواجد لقوات تركية وإسرائيلية وفرنسية [٢].

ومع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية التي تجعل مجمل التفاعلات الإقليمية والدولية للقوى الكبرى، تتنافس من اجل بناء علاقات وشراكات متماسكة مع حكومات المنطقة، الا أن هذه المنافسة قد يكون لها مردود سلبي، فقد تفقد العديد من القضايا العربية قوتها عالميا، لا سيما القضية الفلسطينية، أو قضايا الحدود[٣].

---

[١] عزت سعد، ابراهيم غالب، التحولات الاستراتيجية في آسيا وآثارها على منطقة الخليج العربي، ورشة عمل مشتركة بين مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة والمجلس المصري للشؤون الخارجية، (١٥ – ١٦) ابريل ٢٠٢٣ ، ص ١٢٩ .

[٢] نفس المصدر السابق، ص ١٣٠.

[٣] جمال الدين علي محمد، التنافس الدولي والإقليمي للتمركز الأمني والاقتصادي في منطقة البحر الأحمر والقرن الافريقي، مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة تقدير موقف (١٩٥)، نوفمبر ٢٠٢١، ص٩.

وذلك بسبب احتمالية تصادم مصالح القوى الكبرى في المنطقة، الأمر الذي قد يشعل الحرب مستقبلاً على أراضي عربية، تدفع نتائجها الشعوب العربية ومصالحها، بدليل تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يشكل تحدياً إضافياً امام إدارة السياسة الخارجية للدول العربية، ويتحتم عليها استخدام اعلى معايير الذكاء في تعاملاتها مع تلك القوى[١].

الخاتمة:

خلاصة القول، أن القوى الكبرى ايقنت أن التغير في بنية النظام الدولي هو امر حتمي، وذلك لأنها قوى (غير قانعة) بمكانتها الدولية او غير مقتنعة بما هو عليه الواقع الحالي للنظام الدولي، وبالتالي فهذه القوى تسعى الى التغيير، الا أن هذا التغيير قد يصطدم بمكانة الدول القوية (القانعة)، والتي تسعى من اجل ضم دول متحالفة معها من اجل الإبقاء على بنية النظام الدولي الحالي بدون تغيير، وهو ما تسعى اليه الولايات المتحدة بوصفها المهيمنة على النظام الدولي، وهذه المتغيرات المتسارعة في هيكلية النظام الدولي، وتعدد المطالبات لتغيير الوضع القائم يحتم على القوى الكبرى زيادة في قدراتها في الدفاع عن مصالحها، مع الإبقاء على عدم التصادم فيما بينها، وهو ما يضع الدول الأقل قوة او الدول الصغيرة، امام تحديات كبيرة في عدم الاصطفاف مع جهة ضد أخرى، الامر الذي يدفع الدول الكبرى الى تشجيع أو إيجاد الحروب الصغيرة، او النزاعات بأشكال مختلفة، من اجل التدخل بذرائع مختلفة حفاظا على مصالحها، وعلية فأن التغيير يعد سلاح ذو حدين بالنسبة للمنطقة العربية ، بما تملكه من موارد و أهمية جيو استراتيجية، يجعلها تؤثر في ميزان التغيير العالمي، وتستعيد دورها، بشرط أن تتجنب النزاعات الداخلية وإيجاد بيئة مناسبة للمتغيرات الجديدة.

[١]شريفة فاضل محمد مصطفى، التنافس الدولي وتأثيره، على العلاقات العربية الافريقية، (٢٠١٠-٢٠١٧)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بور سعيد، العدد (١)، ديسمبر ٢٠١٨، ص١٠٤.

قائمة المصادر:

أ- الكتب العربية والمترجمة

١- نيقولو مكيافيللي، الأمير، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، تعريب خيري حماد، تعقيب، الدكتور فاروق سعد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، مطبعة ثائر جعفر العصامي، بيروت.

٢- علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد ٢٠٢١.

٣- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١٢.

٤- جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، ط١ ، ٢٠٠٧.

٥- جوزيف ناي، المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتأريخ، ترجمة احمد امين الجمل، ومجدي كامل، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.

٦- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية. أسس و تطبيقات، القاهرة، مكتبة الأنكلو مصرية، ط١، ١٩٩٠.

ب- المجلات العلمية :

٧- نيروز غانم ساتيك. احمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، مجلة سياسات عربية، العدد (٣)، ٢٠١٣.

٨- احمد السيد خير الله ، اثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (٢٠)، العدد (٣)، ٢٠١٩.

٩- رايق سليم البريزات، النظرية الواقعية والسياسة الخارجية الأميركية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد (٤) العدد (٢٠)، يناير/ كانون الثاني، ٢٠٢٠ ، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

١٠- عبد الرحيم حمد العرقان، خالد فوزي المحاسنة، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وأثرها على السياسة الخارجية الأميركية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد (٢٠)، أيلول / سبتمبر ٢٠٢٢ ، المركز ٥. لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية، مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية، مجلة سياسات عربية ، العدد (٤٨) ، كانون الثاني / يناير، ٢٠٢١.

١١- كينث والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة، ترجمة احمد قاسم حسين، مجلة سياسات عربية، المجلد (١٠)، العدد، (٥٩) ، تشرين الثأني / نوفمبر ٢٠٢٢.

١٢- عماد جاسم محمد، المدرسة الواقعية والليبرالية، دراسة في جدلية - حتمية التغير الدولي، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد (٣) ، العدد (١٠)، مارس/ آذار ٢٠٢٠ ، المركز الديمقراطي العربي.

١٣- نهى احمد عبد الرحمن البوعينين، قضايا العلاقات الصينية - الامريكية وأثرها على مستقبل النظام الدولي، دراسة فترة دونالد ترامب من ٢٠١٧ - ٢٠١٢ ، المجلة العلمية، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ٢٠٢١.

١٤- عبد النور بن عنتر، القطبية الأحادية للنظام الدولي : اية مكانة للصين، ترجمة عومرية سلطأني، مجلة سياسات عربية ، العدد (٣٦) ، أيلول/ سبتنمبر ٢٠٢٠.

١٥- موسى محمد طويرش، القوة الصينية: مراحل بناءها وإمكانية استمرارها ، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد (١٤) آذار ١ مارس ٢٠٢١ .

١٦- مصطفى بو القاسم دبوب، روسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية والتحولات السياسية الجديدة، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد (٥)، العدد (١٧) ، كانون الثاني / ديسمبر ٢٠٢١، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

١٧- عزمي بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الأنتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٨)، آيار / مايو ٢٠١٩ .

١٨- فاضل عبد علي حسن، دراسة في القطبية الدولية ورسم ملامح النظام الدولي الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد (٨٥) ، ٢٠٢١ ، جامعة ذي قار، مركز ذي قار للدراسات التاريخية والأثرية.

١٩- اياد خازر المجالي، فراس عباس هاشم، اليقظة الأوربية ومنطلقات التحول من هواجس الامن الى تشكيل مسارات النهوض، مجلة العلوم السياسية و القانون، المجلد (٣)، العدد (١٩)، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٩ ،المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٢٠- أمينة مصطفى دلة، نهاية التأريخ بطبعته الامريكية: مراجعة في كتابي نهاية النظام العالمي الأمريكي و اللفياثأن الليبرالي : أصول النظام العالمي الأمريكي وأزمته وتحوله، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٦)، ٢٠١٩.

٢١- زياد يوسف حمد، الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢ ، وأثر تداعياته في رسم ملامح النظام الدولي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد (٢١) ، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٢.

٢٢- رغدة البهي، الحروب الدولية في بيئة دولية متغيرة: دراسة في الخصائص والسمات، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد (١) ، العدد (٤)، أيلول ٢٠١٧ ، المركز الديمقراطي العربي.

٢٣- مايكل جيه حازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند (RAND)، سأنتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٦.

٢٤- لورد حبش، روكسانا سلامه، البرنامج البحثي الواقعي الجديد بين التعددية والأنتكاسة: قراءة في مفهوم الفوضى والتوازن، مجلة سياسات عربية، المجلد (١٠)، العدد (٥٩)، ٢٠٢٢.

٢٥- وثام السيد عثمان، أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي، دراسة تأصيلية لدور نظرية الايكولوجية السياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (٩)، يناير٢٠٢١ .

٢٦- أبو القاسم احمد أبو هديمة، عبد الحكيم عمار نابي، المتغيرات الدولية واثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد (٨) ، جامعة الزاوية، ليبيا، ٢٠١٧.

٢٧- كاظم هاشم نعمه، المحور الجيوبولتيكي العربي - الإسلامي وعملية هيكلية النظام الدولي: نحو مقاربة جديدة، مجلة سياسات عربية، العدد (٤٣)، آذار / مارس ٢٠٢٠ .

٢٨- محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الأن، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد (١٩) ، ط١، كأنون الأول ٢٠١٩.

٢٩- محمد عز العرب، كيف أسهمت الحرب الروسية- الأوكرانية في تعزيز نفوذ دول الشرق الأوسط، ملفات عام على الحرب الروسية الأوكرانية تحولات ومسارات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٣.

٣٠- عزت سعد، ابراهيم غالب، التحولات الاستراتيجية في آسيا وآثارها على منطقة الخليج العربي، ورشة عمل مشتركة بين مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة والمجلس المصري للشؤون الخارجية، (١٥ – ١٦) ابريل ٢٠٢٣ .

٣١- جمال الدين علي محمد، التنافس الدولي والإقليمي للتمركز الأمني والاقتصادي في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة تقدير موقف (١٩٥)، نوفمبر ٢٠٢١.

٣٢- شريفة فاضل محمد مصطفى، التنافس الدولي وتأثيره، على العلاقات العربية الافريقية، (٢٠١٧-٢٠١٠)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بور سعيد، العدد(١)، ديسمبر ٢٠١٨.

ج -المصادر الاجنبية -

33. Stefano Guzzini , HANS J. MORGEN THAU AND THE THREE PURPOSES OF POWER , DIIS Danish Institute for International studies Copenhagen 2012,

34. Jose pedro Filipe de olivera Baptista , power transitions and conflict, APPLYING power transition theory and liberal- institutionalist theory to US-GHINA velations , A thesis supmitted in partial fulfillment of Philosophy in peace and conflict studies. Department of political science university of OSLO.2012

د -المواقع الالكترونية

٣٥- شيماء عويس أبو عبيد، القوة في العلاقات الدولية، دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، على الرابط https// eipss - ed.org ت.ن، أكتوبر ٢٠١٨، ، تاريخ الدخول للموقع ١٢-٨- ٢٠٢٣.

٣٦- احمد سيد احمد، العرب وتغيير النظام الدولي: تأثير متبادل، مجلة الاهرام المصرية، على الرابط التالي، www.ahram.org ت. ن، مارس ٢٠٢٣ ، تاريخ الدخول للموقع، ٢٠٢٣/٨/٨

٣٧- وليد عتلم، الفاعلية العربية في عالم متغير، قمة جدة ومصير النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، على الرابط، www.siyassa.org.eg ت.ن ٢٠٢٢/٧/٤، تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٨/١٩.

٣٨- بحث منشور لمركز الفكر الاستراتيجي للدراسات بعنوان (النظام الدولي والخيارات الخليجية بين الأحادية القطبية والمشاريع الصاعدة)، على شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط https//annaba. Org ت.ن ٢٠٢٣/٥/١٧ . تاريخ الدخول للموقع، ٢٠٢٣/٨/٣٠.